التوجه الاستثماري في محافظة السليمانية للمدة ٢٠٠٦- ٢٠١٣

The investment trend of Sulaimany Governorate for the period 2006 – 2013

م.م.ارشد محمد المحمود/ قسم العلوم المالية والمصرفية/ كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة التنمية البشرية

الملخص

يتناول البحث إلى بيان الدور الاستراتيجي والحيوي للاستثمار في تحفيز التنمية الاقتصادية للبلد، من خلال توجيه الاستثمار إلى قطاعات مختلفة للمساهمة في رفع مستوى إنتاجية وكفاءة الموارد الاقتصادية والذي ينعكس بشكل ايجابي على التكوين الرأسمالي للبلد مؤديا إلى تحقيق معدلات نمو مقبولة، فضلا عن تأطير جانب نظري للاستثمار مع استعراض عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لمحافظة السليمانية لبيان صلاحية البيئة الاستثمارية وقابليتها على احتضان المشاريع الاستثمارية، مع بيان توجهات وتوزيعات المشاريع الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية في المحافظة فضلا عن بيان جنسية المستثمر وكمية رأس المال المستثمر في هذه المشاريع. وبين البحث أيضا التوسع الحاصل في التدفقات الاستثمارية سواء كانت ذات جنسية أجنبية أم وطنية أم مشتركة وبالأخص الوطنية منها التي نالت القسم الأكبر من المشاريع ورأس المال المستثمر في المحافظة والذي يعزى إلى جملة من الأسباب منها الاستقرار السياسي والأمني في المحافظة، فضلا عن صدور قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ الذي شجع المستثمرين على الاستثمار في المحافظة من خلال مجموعة الحوافز التي يتضمنها، والسبب الأهم هو هروب رؤوس الأموال من المحافظات العراقية خارج الاقليم بسبب هشاشة الوضع الأمني والسياسي فضلا عن عدم الاستقرار الاقتصادي التي يعاني منه المجتمع العراقي لتستقر في إقليم كوردستان العراق، وأخيرا فقد توصل البحث إلى العديد من الاستنتاجات والتوصيات والتي من الممكن أن تصب في مصلحة العمل الاستثماري في المحافظة.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار ، محافظة السليمانية، قانون الاستثمار.

ABSTRACT

This study deals with the strategic and important role of investment in stimulating the economic development of the country through directing the investment into different sectors to contribute in promoting the level of the productivity and efficiency of the economic resources which is positively reflected on the capital construction of the country which leads to achieving acceptable growth rates. The research aimed at framing a theoretical aspect of the investment and manifesting the trends and distributions of the investment projects on the economic sectors in Sulaimany Governorate as well as showing the nationality of the investor and the amount of the capital invested in these projects. The research also shows the vast expansion in the investment flows whether foreign, national or corporate and especially the national ones which represented the biggest portion of the projects and the capital invested in the aforementioned governorate which is attributed to a set of reasons including the political and security stability of the governorate as well as the issuance of the investment law No. (4) for the year 2006 which encourages the investors in the governorate by a group of incentives that this law includes. The more important reason in the escape of the capitals from the other Iraqi governorates, other than Kurdistan governorates, (the governorate of the center) as a result of the fragile security and political as well as the economic circumstances from which the Iraqi society suffer. Finally, the research reached a number of conclusions and recommendations which support the investment sector in Sulaimany Governorate.

Keywords: Investment. Sulaimany Governorate. Investment law.

المقدمة :

يعد الاستثمار من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية والمهمة في عملية التنمية الاقتصادية ، حيث تحاول جميع دول العالم المتقدمة بالمحافظة على معدلات الاستثمار المرتفعة، إذ يتسم عالم اليوم بسرعة التقدم التكنولوجي في جميع المجالات وبالاخص في مجال الاتصالات مما أدى إلى تغيير أساليب الإنتاج والذي اثر بشكل مباشر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وبالاخص مجال الاستثمار، بحيث ان المستثمرين وجدوا انفسهم في حيرة وتردد بالنسبة لاختيار المجال الاستثماري المناسب من حيث المكان والزمان والقطاع لتوظيف أموالهم، ومن هذا الاطار تسعى مختلف دول العالم إلى جذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات إلى أراضيها لتحقيق جملة من المزايا و التي تنعكس إيجابا على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، سواء كانت في تحفيز النمو والتنمية الاقتصادية من خلال زيادة الناتج المحلي أو في نقل التقنيات الحديثة والمهارات العالية والارتقاء بمستوى معيشة الفرد من خلال توظيف اكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة وتقليل فجوة الفقر والوصول الى مستوى مقبول من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

وتعد البيئة الاستثمارية المحفز الأساس لجذب الاستثمارات إلى أي بلد، والتي تتطلب تواجد منظومة متكاملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتشريعية والتكنولوجية المستقرة ، وهذا ما ساعد محافظة السليمانية على جذب الاستثمارات الى أراضيها لتحقيق جملة من المنافع التي ساعدت في النهوض بالواقع الاقتصادي للمحافظة وعلى مستوى جميع القطاعات الاقتصادية .

منهجية البحث :

أولا. أهمية البحث : تتمثل أهمية البحث في كون الاستثمار يمثل احد الحلول المهمة التي تستخدمها الدول والبلدان لمعالجة جملة من المعضلات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ويمثل مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن هذا المنطلق ونتيجة لتوفر بيئة استثمارية مناسبة في محافظة السليمانية وعلى الاخص بعد صدور قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ فقد تم اختيار هذا العنوان للبحث.

ثانيا. مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود رؤية استثمارية واضحة في محافظة السليمانية مما ادت الى تباين التوجهات الاستثمارية بين القطاعات المختلفة العاملة في المحافظة، وبالتالي تحقيق تنمية غير متوازنة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة على الرغم من توفر بيئة استثمارية مناسبة.

ثالثا. فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان لكل من قانون الاستثمار وجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية الناسجة للبيئة الاستثمارية الدور البارز في تنمية الاستثمار وتحديد اتجاهاته في محافظة السليمانية.

رابعا. أهداف البحث : يهدف البحث إلى التعرف على بعض المؤشرات المهمة المساهمة في تاطير بيئة استثمارية ملائمة ، فضلا عن بيان التركز الاستثماري في القطاعات الاقتصادية المختلفة العاملة في محافظة السليمانية مع تحديد جنسية المستثمر.

المبحث الأول

الأسس النظرية للاستثمار

أولا. مفهوم وتعريف الاستثمار :

يعد الاستثمار واحدا من المفاهيم المدرجة تحت مظلة علم الاقتصاد ويمثل احد الفعاليات الاقتصادية الرئيسة إلى جانب الادخار والاستهلاك والإنتاج والإقراض المؤدية إلى تحفيز دورة الحياة الاقتصادية للبلد (يسلم،١٩٩٧،٤) ويعد الاستثمار احد أهم الظواهر الاقتصادية والمالية والإدارية الحديثة العهد والذي اكتسب شكله من الوظيفة التي يؤديها ضمن إطار الإدارة المالية (الاتروشي،٢٠٠٥،١٤) ويستخدم من قبل مختلف شرائح المجتمع سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أم معنويين لتحقيق عوائد مستقبلية من خلال توظيف الأموال والموارد في مختلف المشاريع ، وان مجموع عوائد عوامل الإنتاج تشكل او تحقق الناتج المحلي الإجمالي، فأي توظيف للأموال يسمى استثماراً من خلال تشغيل جميع الموارد الاقتصادية لتحقيق عوائد مستقبلية، مما يعني أن للاستثمار دور محوري في تحفيز العملية الاقتصادية، وبما ان الاستثمار ينطوي على تحقيق العائد المستقبلي، لذلك فانه يرتبط بالزمن لتحقيق جملة من المنافع (الجميل ،٢٠٠٩، ١٩) .

اختلف تعريف الاستثمار بين الماليين والاقتصاديين، فالماليون عرفوا الاستثمار بأنه توظيف الموارد الحالية لتحقيق منافع مستقبلية أو تعظيمها (Bodie *et al* ,2007,.3-4) في حين عرفه الجميل بأنه توظيف الأموال في الموجودات بهدف تحقيق عائد معين (الجميل، ٢٠٠٢، ١٥٤) وهناك من عرفه بأنه توظيف أموال في موجود واحد على الأقل خلال فترة زمنية (Jones,2000,3) ، بمعنى أن الاستثمار توظف الأموال لتوليد اكبر قدر ممكن منها لتحقيق عوائد تنعكس على شكل زيادة رأس المال (Johnson,1978,460)، فالاستثمار عملية تهدف إلى تجميع الأموال من مصادرها المختلفة لغرض توظيفها في مجالات عمل جديدة أو تطور مجالات سابقة (Wlkins,1999,55).

أما الاقتصاديون فصاغوا للاستثمار تعاريف متعددة تنطوي على الزيادات المتحققة في السلع الرأسمالية، فقد عرف ساموبلسون الاستثمار بأنه الإضافات على الرصيد الرأسمالي (الموجودات الثابتة) للمجتمع، من خلال التضحية بالاستهلاك الحالي لغرض تحقيق توسع في الاستهلاك المستقبلي، أي أن الاستثمار يمثل عملية إنتاج سلع رأسمالية متينة (ساموبلسون،٢٠٠١ ٤٣٤). وعرف ايضا بأنه الإضافات المالية لغرض تحقيق جملة من المنافع منها زيادة التراكم الرأسمالي (case et al, 1996,.28)، وهذا يعني أن الاستثمار يمثل استخدام الموارد الاقتصادية وتوظيفها لإنتاج رأس مال جديد وتحقيق زيادة في تراكم الثروة (رأس المال) (Hyman,1994,.G-5).

ثانيا. أهمية الاستثمار :

يساهم الاستثمار في تحقيق جملة من المنافع والتي تنعكس إيجابا على الواقع الاقتصادي للبلدان وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلا عن التكنولوجية، وتنعكس الايجابيات المتحصلة من جراء الاستثمار على حياة الشعوب وعلى مستوى تحضرها وثقافتها، إذ يساهم الاستثمار في زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى

دفع التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير المدخرات واستثمارها في المجالات المختلفة لتحقيق معدلات إنتاج مرتفعة مما يسهم في زيادة الدخل القومي، فالاستثمار يمثل عاملا مهما لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وشرط مسبق لتحقيق التقدم (الفهداوي وراضي، ٢٠٠٠، ٢١٨)، كما ويساهم الاستثمار في نقل الخبرات والمهارات والتقنيات الحديثة فضلا عن مساهمته في فتح الأسواق الخارجية وتوفير الأموال الاستثمارية والتي لا تترجم الى ديون تثقل كاهل الدول وبالأخص النامية (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٢، ٤١) ويؤدي الاستثمار دورا مهما في المستوطنات (المناطق الحضرية والريفية) وتطورها، وتقريب المسافات بين البلدان من خلال تسهيل قدرة الناس على الانتقال والعمل والتخصص في منتجات متعددة ، ويمكن حصر أهمية الاستثمار في النقاط الآتية (البنك الدولي، ٢٠٠٩، ١) :

١. زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه مما ينعكس في تحسين مستوى معيشته.
٢. توفير فرص العمل وتقليل البطالة.
٣. زيادة التكوين الرأسمالي للبلد.
٤. توفير التقنية العالية والأيدي العاملة الماهرة.
٥. إنتاج السلع والخدمات وإشباع حاجات المواطنين منها والعمل على تصدير الفائض للخارج لتوفير العملات الأجنبية .
٦. يساهم في تحفيز المنافسة بين المنتج المحلي والأجنبي مما ينعكس إيجابا على مستوى السلع والخدمات المقدمة للمواطن.
٧. يساهم في تقليل فجوة الفقر في البلد.
٨. يساهم في تشجيع القطاع المصرفي من خلال تحسين مستوى وجودة الخدمات المصرفية المقدمة للمستثمر.
١٠ .تشجيع الصادرات للبلد وهذا ينعكس إيجابا على الميزان التجاري للبلد.
١١ . يؤثر الاستثمار على البنية التحتية للبلد، إذ يؤثر ويتأثر بجودة خدمات البنية التحتية .

لذا تبذل الدول جهودا مضنية في مجال جذب وزيادة الاستثمارات، لأهميتها في تحقيق معدلات نمو معقولة في القطاعات الاقتصادية، فضلا عن زيادة ثروة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، ونظرا للأهمية الكبرى التي يؤديها الاستثمار في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، يمكن القول أن الاستثمار يمثل المفتاح الذي تستخدمه الدول لأجل مواجهة الأزمات المختلفة.

ثالثا . أنواع الاستثمار :

يمكن تصنيف الاستثمار حسب الآتي :

١. **التصنيف حسب المجال** : ويقسم إلى :

- **الاستثمار المباشر(المادي)**: ويقصد به الاستثمار الذي تتم إدارته ومراقبته من قبل المستثمر مباشرة، ويعد العمود الفقري لأية عملية تنموية، ويقصد به عمليات الاستثمار في غير الأوراق المالية، اي انه استثمار ينطوي على الموجودات المادية فقط (الجميل، ٢٠٠٩، ١٢-١٩) (Bodie *et al*, 2007, 4-5)، ويعد الاستثمار ماديا إذا تمكن المستثمر من حيازة موجود حقيقي يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية.
- **الاستثمار غير المباشر(ألمحفظي)**: وهو الاستثمار في الموجودات ذات الصفة المالية فقط (الأوراق المالية)، وهذا النوع من الاستثمار لا يعطي الحق لحامله حيازة أصل حقيقي (مادي)، إنما يوفر تخويل مالي للمطالبة بموجود مالي، ويترتب على هذا الاستثمار تكاليف منخفضة وسيولة عالية في حين تنخفض درجة الأمان في هذا النوع من الاستثمارات (مطر، ٢٠٠٩، ٧٩-٨٢) .

٢. **التصنيف حسب النطاق الجغرافي** : ويقسم الى (مطر، ٢٠٠٩، ٦١) :

- **استثمار محلي**: ويشمل جميع فرص الاستثمار المتاحة ضمن النطاق المحلي (السوق المحلي) للبلد.
- **استثمار خارجي**: ويشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية.

٣. **التصنيف حسب جنسية المستثمر** : ويقسم الى (الخطيب وشامية ،٢٠٠٧ ، ١٤٠)

- **استثمار وطني (حكومي)**: ويشمل جميع الفرص الاستثمارية (مادية – مالية) المتاحة للاستثمار والمنفذة في البلد ومن قبل المستثمر المحلي.
- **استثمار أجنبي** : ويشمل جميع الفرص الاستثمارية المتاحة للاستثمار والمنفذة من قبل المستثمر الأجنبي حصرا.
- **استثمار مشترك** : ويقصد به اشتراك المستثمر الوطني والأجنبي في العملية الاستثمارية.

المبحث الثاني

ملامح البيئة الاستثمارية في محافظة السليمانية

أولا . نظرة على قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ في إقليم كوردستان العراق:

إن أهمية تخطيط الاستثمار متأتية من الدور البارز الذي يؤديه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والندرة النسبية لرأس المال في الدول النامية من جهة أخرى، ولقد وجد بان التنسيق بين الاستثمارات المختلفة في الاقتصاد يؤدي إلى نتائج ذات كفاءة اكبر من عدم التنسيق، ونظراً للأهمية القصوى للاستثمارات في ظل التطور الهائل الذي تشهده بلدان العالم المختلفة، فقد قامت حكومة الإقليم بإصدار قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦.

إن إصدار هذا القانون يعد عاملاً إداريا وقانونياً هاماً ساهم في تهيئة بيئة استثمارية ملائمة شجعت المستثمرين إلى الاستثمار في الإقليم، لأنه من المعروف ان العوامل الإدارية والقانونية تعد من العوامل الهامة لتهيئة المناخ الاستثماري الملائم للمستثمر المحلي والاجنبي على حد سواء، إذ تشير الدراسات المختلفة الى انه كلما كانت الإجراءات اللازمة لبدء نشاط استثماري جديد في بلد ما يتسم بالبساطة وعدم الروتين وعدم الفساد كلما كان ذلك حافزاً للمستثمرين على سرعة الاستثمار في هذا البلد، وبالمقابل كلما كان البلد يفتقر إلى القوانين الواضحة والمستقرة في المجالات التي تهم المستثمر الوطني والأجنبي كلما ساهمت في انخفاض حجم الاستثمارات، عليه فان قانون الاستثمار في الإقليم تضمن الإجراءات الإدارية والقانونية التي تساهم في تشجيع الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي من خلال التسهيلات الممنوحة للمستثمر وللمشروع الاستثماري، كما يهدف قانون الاستثمار إلى تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون والعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية في الإقليم وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص العمل وحماية حقوق المستثمرين من خلال مجموعة من الإجراءات الإدارية والحوافز والامتيازات التي تضمنها القانون وهي معظمها لصالح المستثمرين نذكر منها (قانون الاستثمار رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦):

١. إنشاء هيئة الاستثمار في الإقليم لتواكب عملية التطور، وللهيئة دوراً كبيراً في دراسة وتشجيع الاستثمارات المحلية والاستثمارات المشتركة في مجالات متنوعة كثيرة.
٢. منح الاستثمار الأجنبي دوراً اكبر دون مشاركة رأس المال الوطني من خلال معاملة المستثمر والرأس مال الأجنبي كالوطني ويكون للمستثمر الأجنبي الحق في امتلاك كامل رأس المال أي مشروع يقيمه في الإقليم بموجب هذا القانون.
٣. حق امتلاك واستئجار العقارات اللازمة للاستثمار في حدود المساحة والمدة التي تقدر في ضوء أهداف المشروع.
٤. إعفاء المشروع من جميع الضرائب والرسوم غير الجمركية لمدة (١٠) سنوات اعتباراً من تاريخ بدء المشروع بتقديم الخدمات أو تاريخ الإنتاج الفعلي.
٥. إعفاء الآلات والأجهزة والمعدات والآليات والمكائن المستوردة من الضرائب والرسوم بشرط الحصول على إجازة الاستيراد وكذلك إعفاء المواد الأولية المستوردة للإنتاج من الرسوم الجمركية.
٦. منح حوافز وتسهيلات إضافية للمشاريع الاستثمارية التي تقام في المناطق الأقل نمواً في الإقليم فضلاً عن المشاريع المشتركة بين المستثمر الوطني والأجنبي.
٧. يحق للمستثمر أن يؤمن على مشروعه الاستثماري من قبل أية شركة تأمين أجنبية أو وطنية يعتبرها ملائمة، ويتم بموجبه تأمين جميع جوانب العمليات التي يقوم بها.

لذا فان صدور هذا القانون في الإقليم قد جعله يحصل على نتائج ايجابية من خلال تدفقات رأس المال الأجنبي الذي يساهم في عملية التنمية الاقتصادية والذي يتبين لاحقا في هذا البحث.

ثانيا . بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية في محافظة السليمانية :

لبيان التوجه الاستثماري لمحافظة السليمانية، لا بد من استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية للتعرف على واقع البيئة الاستثمارية للمحافظة ومدى ملائمتها لاحتضان المشاريع الاستثمارية.

١. السكان :

يعد السكان الاساس الذي تستند اليه اي عملية تنمية بوصفهم الوسيلة والغاية منها، وانطلاقا من هذه الحقيقة فانه يتم عرض بعض المؤشرات المتعلقة بالسكان وكما موضح في الجدول (١) :

الجدول (١)

مشاركة السكان في سن العمل بالنشاط الاقتصادي حسب الجنس ومعدلات البطالة في محافظات اقليم كوردستان لسنة ٢٠٠٩

المحافظة	معدل السكان في سن العمل من هم بعمر (١٥-٦٤ سنة) (%)	معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي %		معدل اجمالي السكان المشاركين في النشاط الاقتصادي (%)	معدل البطالة في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) (%)
		ذكور	اناث		
اربيل	٥٧,٧٧	٦٧,٢	١٠,٤	٣٧,٥	١٣,٢٢
دهوك	٥٤,٠٥	٦٤,٨	٨,٦	٣٦,٢	١٦,٩١
السليمانية	٦١,٧٢	٤٧,٤	١٧,٣	٤٤,٦	١١,٨٨
اجمالي الاقليم	٥٧,٨٤	٦٩,٧	١٢,٩	٤٠,٣	١٤

المصدر: حكومة اقليم كوردستان، وزارة التخطيط ، ٢٠١١، خطة التنمية الاستراتيجية لاقليم كوردستان ٢٠١٢ – ٢٠١٦. ص٤٠-٤٢

يتبين الجدول (١) من ان نسبة السكان المتراوحة اعمارهم بين (١٥-٦٤ سنة)(سن العمل) في محافظة السليمانية هي اعلى من محافظتي اربيل ودهوك وهذا يدل على وجود فئة فتية جيدة قادرة على العمل في السليمانية، وبلغت نسبة السكان المشاركين في النشاط الاقتصادي في محافظة السليمانية (٤٤,٦%) وهي اعلى ايضا من ذات النسبة لمحافظات اربيل ودهوك فضلا عن اجمالي الاقليم وهذا دليل على توافر فرص العمل في محافظة السليمانية نتيجة تنوع النشاط الاقتصادي والاستثماري، وكانت نسبة مشاركة الذكور من هم في سن العمل بالنشاط الاقتصادي (٧٤,٤%) مقابل (١٧,٣%) للاناث، واشار الجدول الى ان نسبة مشاركة النساء في النشط الاقتصادي بمحافظة السليمانية اكبر من ذاتها بمحافظتي اربيل ودهوك واجمالي مؤشر الاقليم، مما يدل على فسح المجال امام الاناث للمشاركة في النشاط الاقتصادي.

اشار الجدول السابق ايضا الى ان نسبة البطالة للسكان المتراوحة اعمارهم (١٥-٦٤ سنة) (سن العمل) في محافظة السليمانية هي ادنى من ذاتها لمحافظات اربيل ودهوك وادنى ايضا من ذات النسبة لاجمالي الاقليم، وهذا ناتج عن الجهود الكبيرة للحكومة المحلية في محافظة السليمانية لاتاحة الفرصة امام القطاع الخاص لاقامة مشاريعه التنموية على اراضي المحافظة، مما ساعد على توفر فرص العمل والتي انعكست ايجابا على انخفاض نسبة البطالة .

٢. الاراضي الزراعية او المقومات الزراعية :

يمثل النشاط الزراعي واحدا من أهم الأنشطة الداعمة للاقتصاد الوطني والمحلي لما له من جملة فوائد تنعكس إيجابا على المؤشرات الاقتصادية للبلد، والآتي أهم المؤشرات الزراعية الخاصة بمحافظة السليمانية.

جدول (٢)

مساحة الأراضي الزراعية وغير الزراعية لمحافظة السليمانية لسنة ٢٠٠٩

مساحة الاراضي الصالحة للزراعة (هكتار)	مساحة الأراضي المزروعة (هكتار)	% من المساحة الصالحة للزراعة	مساحة الأراضي غير المزروعة (هكتار)	% من المساحة الصالحة للزراعة
١,٠٤٢,٨٠٨	٢٩١,٩٩٩	%٢٨	٧٥٠,٨٠٩	%٧٢

المصدر : حكومة إقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط ، ٢٠١١، خطة التنمية الإستراتيجية لإقليم كورستان للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٦.

اشر الجدول (٢) إلى أن نسبة الأراضي المزروعة بلغت (٢٨%) من إجمالي مساحة محافظة السليمانية، وهذا يعني أن ثلث مساحة المحافظة تقريبا هي أراضي مستغلة للنشاط الزراعي، في حين أن اغلب الأراضي الموجودة في محافظة السليمانية هي أراضي غير مزروعة إذ بلغت نسبتها (٧٢%) من المساحة الإجمالية للمحافظة ، وبالتالي فان نسبة الأراضي المزروعة تعد نسبة منخفضة او ضئيلة نتيجة تحويل جنس الاراضي الزراعية الى تجارية وصناعية واستغلالها في الجانب الاستثماري فضلا عن انخفاض الدعم الحكومي للقطاع الزراعي .

٣. المقومات الصناعية (الخامات الصناعية) :

يعد القطاع الصناعي المحرك الأساس لدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية في أي بلد، وتزخر محافظة السليمانية بمجموعة من خامات الموارد المعدنية الفلزية مثل النحاس والرصاص والنيكل والحديد والجبس وحجر الكلس والحصى والرمل وأطيان الاسمنت ونسبة كبيرة من الدولومايت تصل إلى ٥٧% من احتياطي العراق. وهذا أدى إلى توافر مجموعة من المناطق والمشاريع الصناعية والمصانع على أراضيها وكما مبينة في الجدول الآتي :

الجدول (٣)

أعداد المناطق الصناعية ومساحاتها وأعداد المعامل وفرص العمل الموفرة من قبلها في محافظة السليمانية لسنة ٢٠٠٩

المحافظة	أعداد المناطق الصناعية	%	مساحة المناطق الصناعية (دونم)	%	أعداد المعامل *	%	فرص العمل الموفرة من قبل القطاع الصناعي	%
السليمانية	١٥	٤٧	١٥٣٠	٣٠	٦٨٥	٣١	٣٧٣٨	٢٣
إجمالي الإقليم	٣٢	١٠٠	٥٠٥٠	١٠٠	٢٢١٩	١٠٠	١٦٥٠٥	١٠٠

المصدر : حكومة إقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط ، ٢٠١١، خطة التنمية الإستراتيجية لإقليم كورستان للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٦.

*** حكومة إقليم كوردستان العراق، وزارة التجارة والصناعة، تقرير عن القطاع الصناعي في الاقليم لسنة ٢٠٠٩.**

اشر الجدول (٣) أن أعداد المناطق الصناعية في محافظة السليمانية بلغت (١٥) منطقة وبنسبة (٤٧%) من إجمالي المناطق في الإقليم أي ما يعادل النصف تقريبا، وهذا يدل على عزم الحكومة المحلية في المحافظة بدعم الواقع الصناعي فيها، وقد شكلت نسبة مساحة هذه المناطق ما يقارب (٣٠%) من إجمالي مساحة المناطق الصناعية في إقليم كوردستان العراق، وأخيرا تحتوي محافظة السليمانية على (٦٨٥) معمل وقد شكلت نسبتها (٣١%) من إجمالي أعداد المعامل في الإقليم ، ويلاحظ ايضا ان هذا القطاع المهم يوفر فرص عمل تصل الى (٣٧٣٨) فرصة عمل مما تساهم في تخفيض نسب البطالة والتي تم عرضها في الجدول (١)، وبالتالي فهذه مؤشرات جيدة تساعد على تنوع الفرص المتاحة للاستثمار في القطاع الصناعي لمحافظة فضلا عن قدرتها على استقطاب المشاريع الاستثمارية لأراضيها لكي تساهم في تحقيق الأهداف المنشودة التي تسعى لتحقيقها حكومة الإقليم والحكومة المحلية في المحافظة.

ثالثا. البنية التحتية في محافظة السليمانية

تعرف البنية التحتية أنها ((مجمل الخدمات الحكومية التي تقوم بتوفيرها الحكومة بوصفها الأرضية التي ينطلق منها قطاع الأعمال للاستثمار في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وغيرها من الأنشطة)) (المحمود، ٢٠١٠، ١٣) وتقسم كالاتي.

١. الطرق والجسور:

تعد الطرق والجسور إحدى أهم أشكال البنية التحتية Infrastructure ومن المقومات الأساسية والضرورية لقيام أي مشروع استثماري وتعد أيضا مفتاح التنمية الاقتصادية وتعجيل وتيرتها (UNCTAD, 2008, P.88). إن توافر البنية التحتية بأشكالها المختلفة من طرق وجسور وغيرها تعد من أهم العوامل التي تحفز على الاستثمار، وتخلفها يمثل إحدى المعوقات

الأساسية التي تحول دون تحقيق تقدم في النشاط الإنتاجي وهذا يؤدي إلى زيادة تكاليف التشغيل فيعد توافر شبكة كبيرة من الطرق من أهم مقومات الاستثمار في محافظة السليمانية، إذ تسهل الطرق عملية انتقال الأفراد والبضائع وتعمل على تقريب المسافات فضلاً عن تقليل كلف التنقل، ويعد توافر نوعية جيدة من الطرق عاملاً مهماً لتفعيل النشاط الاقتصادي وتوسيع مساحة السوق وتنشيط الفعالية الاقتصادية للمناطق الحضرية. والجدول الأتي يبين أطوال الطرق في محافظة السليمانية :

الجدول (٤)

أطوال الطرق والجسور في إقليم كوردستان العراق لسنة ٢٠٠٩

المحافظة	أطوال الطرق كم	%	اطوال الجسور م ط	%
السليمانية	٤,٨٦١	٤٣	٨,٣٧٦	٤٩
إجمالي الإقليم	١١,١٧٩	١٠٠	١٧,١٦١	١٠٠

المصدر : حكومة إقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط ، ٢٠١١، خطة التنمية الإستراتيجية لإقليم كورستان للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٦.

بين الجدول أعلاه ان اغلب الطرق والجسور موجودة في محافظة السليمانية وبلغت نسبة الطرق ٤٣% من إجمالي أطوال الطرق في الإقليم، في حين بلغت نسبة الجسور ٤٩% من اطوال الجسور في الاقليم، وهذا مؤشر جيد يمكن توظيفه في جذب الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات المختلفة كونها تساعد على الانتقال السلس من مكان لآخر. باعتبار ان تقليص المسافة بين مناطق التركز الاقتصادي والاسواق احدى اهم مرتكزات تقرير التنمية العالمي لسنة ٢٠٠٩ الذي عرض في طياته امكانية اعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية في العالم من خلال الاستثمار بالطرق للربط بين الاماكن المزدهرة اقتصاديا والاماكن الاخرى .

٢. خدمة الانترنت :

يعد الانترنت إحد اهم وسائل الاتصالات الحديثة في العالم ، وتعد احدى اهم سمات عصر العولمة، وقد استخدمت هذه الخدمة من قبل سكان محافظة السليمانية في مختلف مجالات الاعمال للتواصل مع الداخل والعالم الخارجي والجدول الاتي يوضح جملة من المؤشرات الخاصة بهذه الخدمة وكالاتي :

الجدول (٥)

عدد الشركات المقدمة لخدمة الانترنت وعدد المستفيدين منها في محافظة السليمانية لسنة ٢٠٠٩

المحافظة	عدد شركات الانترنت	%	عدد المستفيدين من الانترنت (نسمة)	%
السليمانية	١١	٤٢	٦٩,٨٥٠	٢٠
إجمالي الإقليم	٢٦	١٠٠	٣٥٥,٧٤٠	١٠٠

المصدر: حكومة إقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط ، ٢٠١١، خطة التنمية الإستراتيجية لإقليم كورستان للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٦.

اشر الجدول (٥) أن (٤٢%) من الشركات المزودة لخدمة الانترنت في إقليم كوردستان العراق متمركزة في محافظة السليمانية، وان نسبة المستفيدين من هذه الخدمة في المحافظة بلغت (٢٠%) من إجمالي المستفيدين على مستوى الإقليم. اذ تساعد خدمة الانترنت على تقديم خدمات الكترونية تتسم بالسرعة والمرونة وباقل التكاليف. وبالاخص الخدمات المصرفية الالكترونية والتي سرعان ما بدات المصارف بتطبيقيها لغرض ديمومة المنافسة .

٣. المياه :

يعد الماء من أهم العوامل التي تساعد على ديمومة الحياة، وهذا ما قاله الله تعالى في محكم تنزيله ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍ) (سورة الأنبياء، الآية ٣٠﴾، ويعد من أهم المواد الأولية اللازمة للتصنيع أيضاً ، فمن الطبيعي أن يكون لهذا المورد دور استراتيجي في الاستخدامات الاستهلاكية والإنتاجية.

الجدول (٦)

كمية المياه المنتجة في محافظة السليمانية ونسبة المخدومين لسنة ٢٠٠٩

المحافظة	كمية المياه المنتجة يوميا (م٣)	%	عدد السكان في سنة ٢٠٠٩	نصيب الفرد اليومي من المياه المنتجة (م٣)
السليمانية	٣٢٢,٠٠٠	٣٥	١,٨٠٣,٧٩٢	٠.١٨
إجمالي الإقليم	٩٢٤,٦٠٠	١٠٠	٤,٦٩٨,٧٩٠	٠.٢

المصدر: الجدول ما إعداد الباحث استنادا الى :

حكومة إقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط ، ٢٠١١، خطة التنمية الإستراتيجية لإقليم كورستان للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٦.

يتبين من الجدول (٦) أن كمية المياه المنتجة في محافظة السليمانية بلغت(**٣٢٢,٠٠٠**) م^{٣} يوميا والتي تشكل (٣٥%) من إجمالي الإقليم والبالغة (**٩٢٤,٦٠٠**) م^{٣} يوميا، وكان نصيب الفرد من المياه المنتجة (٠.١٨ م^{٣}) يوميا في المحافظة وهو ادنى بقليل من متوسط اجمالي الاقليم .

٤. مشاريع الطاقة الكهربائية :

تعد الطاقة الكهربائية المحرك الرئيس للاقتصاد، لدخولها كمستخدم في جميع الأنشطة الاقتصادية والصناعية والخدمية، إذ يعد ما يستهلكه الفرد من الطاقة الكهربائية احد المؤشرات المهمة في تقدير مستوى الرفاهية للمجتمع، ولا يمكن قيام أي عمل (تجاري أو صناعي أو أي عمل كان) دون أن تكون للطاقة الكهربائية دور فيه، وفي الآونة الأخيرة ازداد الطلب على الطاقة الكهربائية نتيجة لزيادة عدد السكان وارتفاع المستوى المعاشي مؤديا إلى ازدياد طلبهم على الاجهزة الكهربائية المختلفة التي عدت من ضروريات الحياة في العصر الحالي مثل المكيفات؛ مما أضافت أحمال على

الطاقة الكهربائية ونتج عن ذلك نقصا في تجهيز الطاقة الكهربائية وحدوث انقطاعات مبرمجة لها في عموم المحافظات العراقية ومن ضمنها محافظات إقليم كوردستان العراق (المحمود، ٢٠١٠، ٨٦). والجدول الآتي يوضح بعض المؤشرات عن الطاقة الكهربائية لمحافظة السليمانية .

الجدول (٧)

توزيع الطاقة الكهربائية المتحققة في اقليم كوردستان ونصيب الفرد منها لسنة ٢٠٠٩

المحافظة	الطاقة الكهربائية المجهزة (المباعة) ميكا واط/ساعة	% من إجمالي الإقليم	عدد السكان لسنة ٢٠٠٩	نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المباعة (ميكا واط / ساعة)
اربيل	٣١٧	٣٩	١,٧١٧,٢٨٤	٠.٠١٨
السليمانية	٣٤١	٤٢	١,٨٠٣,٧٩٢	٠.٠١٩
دهوك	١٥٤	١٩	١,١٧٧,٧١٤	٠.٠١٣
إجمالي الإقليم	٨١٢	١٠٠	٤,٦٩٨,٧٩٠	٠.٠١٧

المصدر :حكومة إقليم كوردستان ، وزارة التخطيط ، ٢٠١١، خطة التنمية الإستراتيجية لإقليم كورستان للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٦.

بين الجدول (٧) أن محافظة السليمانية لها النصيب الأكبر من الطاقة الكهربائية المباعة على مستوى الإقليم وبنسبة بلغت (٤٢%) من إجمالي مبيعات الطاقة الكهربائية في الإقليم، كذلك نالت المرتبة الأولى من حيث نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية المباعة بمقدار (٠.٠١٩) ميكا واط / ساعة تقريبا. وهذه مؤشرات جيدة ومحفزة لاستقطاب المشاريع الاستثمارية إلى أراضيها كونها تتمتع بطاقة كهربائية مستقرة أكثر من اربيل ودهوك.

يستخلص من جميع المؤشرات المعروضة في القسم الثاني من هذا المبحث أن محافظة السليمانية قطعت أشواطا طويلة في مجال تهيئة بيئة لجذب الاستثمارات إلى أراضيها لتحقيق جملة من الفوائد، فقد عملت وبشكل واضح على إقامة دعائم البنية التحتية على أراضيها لكي تسهل الاستثمار وتقلل العقبات أمام دخول المستثمرين وبرؤوس أموالهم ليمارسوا دورهم في عملية الاعمار والاستثمار في المحافظة من خلال التنسيق مع هيئة الاستثمار في المحافظة التي تعد المنظم والمشرف على العملية الاستثمارية.

المبحث الثالث

توجهات الاستثمار في محافظة السليمانية

يسعى الاستثمار إلى تحقيق معدلات عالية من النمو والتنمية الاقتصادية والذي ينعكس إيجابا على معدلات الناتج المحلي الإجمالي ، وتختلف الدول والبلدان فيما بينها من حيث معدلات تدفقات الاستثمارات إلى أراضيها، لذا على البلدان أن تستخدم مجموعة من السياسات التي تستهدف إحداها زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية المستخدمة في العمليات الإنتاجية، وهذا يتم من خلال تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة من النواحي الاقتصادية، وهذه

السياسة ليست بحاجة إلى أية استثمارات مالية أو غيرها أو حتى زيادة الموارد الاقتصادية، إنما تسعى إلى رفع مستوى إنتاجية الموارد المستخدمة في الإنتاج، في حين تقتصر السياسة الثانية على زيادة التكوين الرأسمالي من خلال العمل على إضافة طاقات إنتاجية جيدة، وهذا يتم من خلال زيادة معدلات الاستثمارات، وهذا يعني أن سياسة إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين الأنشطة المختلفة تستهدف تحقيق عملية إصلاح لآلية النظام الاقتصادي لتامين تجنب ضياع وتبذير الموارد المتاحة (ماهر، المحمود، ٢٠١٢، ١١١).

فزيادة معدلات النمو الاقتصادي تتم من خلال التوسع في قاعدة التكوين الرأسمالي الذي يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلد من خلال زيادة الاستثمارات في البلد، فهذه السياسة رحبت بها حكومة إقليم كوردستان العراق والجدول (٨) يعرض النفقات الكلية للاقليم للسنوات ٢٠١٠ – ٢٠١٣ :

الجدول (٨)

النفقات الكلية لاقليم كوردستان العراق للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٣) (مليون دينار)

نوع الانفاق	٢٠١٠	%	٢٠١١	%	٢٠١٢	%	٢٠١٣	%	معدل نمو مركب
جاري	٧٨٨٩١٠٢	٦٩	٩٧٩٠٠٠٠	٧٠.٢٣	١٠٧٤٥٧٩٧	٧٠.٤٨	١١٦٠٨٩٥٨	٦٨.٥٢	١٣.٦
استثماري	٣٥٤٣٠٧٤	٣١	٤١٥٠٠٠٠	٢٩.٧٧	٤٥٠٠٠٠٠	٢٩.٥٢	٥٣٣٣٧٩١	٣١.٤٨	١٤.٥
المجموع	١١٤٣٢١٧٦	١٠٠	١٣٩٤٠٠٠٠	١٠٠	١٥٢٤٥٧٩٧	١٠٠	١٦٩٤٢٧٤٩	١٠٠	١٣.٩

الجدول: من إعداد الباحث بالاعتماد على موازنات اقليم كوردستان العراق للسنوات (٢٠١٠–٢٠١٣).

يوضح الجدول (٨) ان نسب الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام في سنة ٢٠١٠ لغاية سنة ٢٠١٣ كانت متراوحة بين (٣٠% – ٣١%) وهي تعد نسب ضعيفة لاتؤدي الى تحقيق الاهداف المنشودة لاقليم، ولكن بدأ الاقليم بمحاولة زيادة نسب الانفاق الاستثماري بوصفه الدافع لعملية التنمية في البلد وان كانت المحاولة طفيفة ولاتكاد تذكر وهذا ما يظهره الجدول في متنه من خلال معدل النمو المركب البالغ ١٤.٥% اذ يلاحظ بداية الاقليم التركيز على الانفاق الاستثماري في السنوات القادمة حسب الخطة الاستراتيجية المعلنة لاقليم كوردستان العراق، وان كان الفرق قليلاً بينه وبين الانفاق الجاري ولكن كبداية تعد خطوة مشجعة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في السنوات القادمة والانتقال بالاقليم الى مستوى اعلى من التنمية الاقتصادية لكي يصل الى مصاف الحواضر العالمية.

جدول (٩)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	رأس المال المستثمر (مليون الدولار)	%
مختلط	٧	٤,٢	٤١٨	٥,٣
محلي	١٦٠	٩٥,٢	٧,٥١٨	٩٤,٦
اجنبي	١	٠,٦	١٣	٠,١
المجموع	١٦٨	١٠٠	٧٩٤٩	١٠٠

اعداد المشاريع الاستثمارية وانواعها وراس المال المستثمر في محافظة السليمانية لسنة ٢٠١٣

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استنادا الى التقارير المنشورة في هيئة استثمار السليمانية للسنوات ٢٠٠٦ لغاية سنة٢٠١٣

اشار الجدول (٩) الى اعداد المشاريع في محافظة السليمانية اذا بلغت اعدادها ١٦٨ مشروع، وبراس مال يقدر بما يقارب ٧٩٤٩ مليار دولار، واشر الجدول ايضا الى ان اغلب المشاريع كانت من حصة المستثمر المحلي بعدد (١٦٠) مشروع وبنسبة ٩٥,٢ وبراس مال استثماري يقدر ٧ مليار ونصف المليار دولار وهذا مؤشر جيد يدل على استخدام المدخرات المحلية في الجانب الاستثماري للمساهمة في التنمية الاقتصادية، ويمكن القول ايضا ان جميع محافظات الاقليم ومن ضمنها السليمانية استفادت من الاستقرار الامني النسبي الذي تتمتع به والذي ساهم في استقطاب رؤوس الاموال الاستثمارية من المحافظات العراقية التي تفتقد الى الاستقرارا الامني لتستقر في الاقليم مساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي. ويلاحظ ايضا ان بيئة الاستثمار في المحافظة والاقليم بشكل عام لم تكن مساعدة على جذب الاستثمارات الاجنبية لجملة من الاسباب منها المخاوف الامنية التي تسود جوار الاقليم من الدول والمحافظات العراقية فضلا عن عدم امتلاك الاقليم مؤشرات في اغلب المنظمات الدولية المهتمة بالاستثمار مما يجعله مدرج ضمن مؤشرات العراق والتي تعد مؤشرات طاردة للاستثمارات اصلا.

وتوزعت رؤوس الاموال المستثمرة في محافظة السليمانية من سنة ٢٠٠٦- ٢٠١٣ وحسب السنوات كالاتي :

الجدول (١٠)

توزيعات رأس المال الاستثماري من سنة ٢٠٠٦ لغاية سنة ٢٠١٣ في محافظة السليمانية

السنوات	راس المال المستثمر (مليون دولار)	معدل النمو (%)
٢٠٠٦	438,308	-
٢٠٠٧	1052,480	140,12
٢٠٠٨	600,727	-42,92
٢٠٠٩	1269,838	111,38
٢٠١٠	1616,821	27,32
٢٠١١	598,346	-63
٢٠١٢	701,299	17,21
٢٠١٣	1670,668	138,22
معدل نمو مركب ٢٠٠٦ – ٢٠١٣	-	21,1

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استنادا الى التقارير المنشورة في هيئة استثمار السليمانية للسنوات ٢٠٠٦ لغاية سنة٢٠١٣

لقد اشار الجدول الى كمية رؤوس الاموال الاستثمارية المستقطبة من قبل محافظة السليمانية، اذ يلاحظ من الجدول (١٠) ان كمية رؤوس الاموال في سنة ٢٠٠٧ قد ازدادت عن سنة الاساس ٢٠٠٦ لتصل الى (١٤٠,١٢%) وهذا ناتج عن الانفتاح الاقتصادي للمحافظة بشكل خاص والاقليم بشكل عام بعد عزلة طويلة عن العالم الخارجي وبعد انفراج مختلف الازمات السياسية والعسكرية التي عانى منها الاقليم في تلك الحقبة فضلا عن انتقال رؤوس الاموال الاستثمارية من المحافظات العراقية الاخرى لتستقر في الاقليم فضلا عن صدور قانون الاستثمار في سنة ٢٠٠٦ الذي كان له الاثر الكبير في تحسن الوضع الاستثماري في الاقليم، وفي سنة ٢٠٠٨ شهد راس المال الاستثماري انخفاضا بنسبة (٤٢,٩٢- %) نتيجة مختلف الاضطرابات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية وعدم استقرار الوضع الامني في المركز التي اثرت على هذا الامر فضلا عن الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ، وعادت النسبة الى الارتفاع في سنة ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لتصل الى (١١١,٣٨%) و (٢٧,٣٢%)على التوالي وهذا نتيجة تحسن الاوضاع الاقتصادية بعد الازمة وعزم الاقليم والمحافظة على السير باتجاه البيئة العالمية والوصول الى معدلات نمو اقتصادي مقبولة، ولكن عادت النسبة ايضا الى الانخفاض في سنة ٢٠١١ لتصل الى (٦٣-%) نتيجة سحب اغلب اصحاب رؤوس الاموال الى خارج الاقليم نتيجة الاوضاع السياسية والامنية غير المستقرة والتي عصفت باغلب الدول والمحافظات المجاورة لحدود الاقليم فضلا عن الصراعات السياسية بين حكومة الاقليم وحكومة المركز مما ادى الى انسحاب اغلب الشركات في تلك الفترة لان راس المال الاستثماري يبحث عن الاستقرار والامان في كل مفاصل الدولة التي تدخل في نسيج البيئة الاستثمارية،

وعادت كمية راس المال الاستثماري الى الزيادة في السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لتصل الى لتصل الى(١٧,٢١% ، ١٣٨,٢٢%) على التوالي نتيجة الاستقرار في مختلف العوامل الداخلة في تركيبة البيئة الاستثمارية. ومما سبق يمكن القول ان كمية راس المال الاستثماري متأرجحة ومتأثرة بمختلف العوامل التي تؤثر سلبا او ايجابا على هذا الموضوع، ونهاية القول ان راس المال الاستثماري قد ازداد بشكل عام من سنة ٢٠٠٦ لغاية سنة ٢٠١٣ ليبلغ معدل النمو المركب ٢١,١% وهذا مؤشر ايجابي يدل على ان بيئة الاستثمار في المحافظة بيئة جاذبة ومحفزة ومساهمة في التقدم والازدهار المتحقق او المنشود. وان السياسات المتبعة من قبل حكومة الاقليم والحكومة المحلية تسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن تحقيق معدلات مقبولة من النمو والتنمية الاقتصادية .

الجدول (١١)

اعداد المشاريع الاستثمارية ورؤوس اموالها الموزعة على مختلف القطاعات لسنة ٢٠١٣ في محافظة السليمانية

قطاع	اعداد المشاريع	%	الترتيب من حيث الاهمية	راس المال المستثمر (مليون دولار)	%	الترتيب من حيث الاهمية
تجارى	٤٧	٢٨	١	٤٤٦,٠٦	٦	٤
الصحة	٣	٢	٦	١٠٦,٤١	١	٦
صناعة	٣٩	٢٣	٣	٣٧٧١,٣٤	٤٨	١
الخدمات	٢	١	٧	٣٦,٥٦	٠,٥	٧
السياحة	١٣	٨	٤	٧٥٨,٣٧	١٠	٣
اتصال	٣	٢	٦	٩٣	١	٦
التعليم	٤	٢	٦	٤٥٩,١٦	٥	٥
زراعة	٢	١	٧	١٠,٦٥	٠,١	٩
السكن	٤٥	٢٧	٢	٢٢٤٨,٥٥	٢٨	٢
الرياضة	١٠	٦	٥	١٨,٣٩	٠,٢	٨
مجموع	١٦٨	١٠٠	-	٧٩٤٩	١٠٠	-

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استنادا الى التقارير المنشورة في هيئة استثمار السليمانية للسنوات٢٠٠٦ لغاية سنة ٢٠١٣

من خلال استعراض الارقام الواردة في الجدول (١١) يتضح لنا ان اغلب المشاريع المقامة في محافظة السليمانية كانت مشاريع تجارية اذ بلغت ٤٧ مشروع وبنسبة (٢٨%) من اجمالي المشاريع في المحافظة وهي بذلك احتلت الترتيب

الاول من حيث اعداد المشاريع ونالت الترتيب الرابع من حيث راس المال الاستثماري العامل فيها وبنسبة تقدر بـ(٦%)، فهذه المشاريع لاتحتاج الى رؤوس اموال ضخمة خاصة اذا ما قورنت مع القطاع الصناعي او السكني، في حين جاء قطاع السكن في المرتبة الثانية من حيث اعداد المشاريع وبنسبة قدرت (٢٧%) من اجمالي اعداد المشاريع وحافظت على ذات المركز من حيث راس المال الاستثماري وبنسبة (٢٨%) ومن اجمالي رؤوس الاموال المستثمرة في المحافظة، ويعكس الاهتمام او توجه الاستثمار الى هذا القطاع التوسع السريع لنشاط الاسكان في مجالات الابنية السكنية وغير السكنية والانشاءات الاخرى وهذا ما نراه بشكل واضح في المحافظة، وهنا نود الاشارة انه على الرغم من اهمية ذلك فان مشروعات الاسكان ذات اثر ضئيل على خلق فرص متجددة للاستخدام بعد انتهاء فترة التشييد، وان هذه المشروعات هي شكل من اشكال الاستثمار الذي لا يتولد عنها فائض كبير قابل لإعادة الاستثمار، وقد يتكون الاستثمار في هذا الجانب شرطاً لازماً لتسهيل ومساندة عمليات الاستثمار لإنتاج السلع والخدمات، ولكن وجودها لا يعد شرطاً كافياً في حد ذاته لحدوث التنمية الحقيقية، اذ انه في احوال كثيرة تجري عمليات تنفيذ اقامة اجزاء من الهياكل الاساسية بمعدلات تفوق بكثير طاقة القطاعات المنتجة الاخرى على الاستفادة من خدماتها لفترات طويلة قادمة.

اما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد احتل الترتيب الثالث من حيث عدد المشاريع الموجهه اليه وبنسبة قدرت (٢٣%) من اجمالي اعداد المشاريع، في حين نال اعلى نصيب من رؤوس الاموال المستثمرة وبنسبة قدرت (٤٨%) من اجمالي رأس المال الاستثماري في المحافظة اي تقريبا النصف وهذا شيء طبيعي كون ان هذا القطاع الحيوي والمهم يحتاج الى اموال ضخمة وبالاخص بالنسبة للمشاريع الكبيرة التي تساعد على امتصاص البطالة والمبينة في الجدول (١). في حين توزعت النسب المتبقية على مختلف القطاعات وخاصة السياحية والتعليمية والتي نالت راس مال استثماري قدرت بـ(١٠% -٥%)، كما وتوزعت بقية النسب على بقية القطاعات العاملة في السليمانية للمساهمة في اشباع مختلف الاحتياجات. واشر الجدول ايضا ان الاستثمار الموجه الى القطاع الزراعي كان فقيرا من حيث العدد ورأس المال الاستثماري وهذا كان له الاثر السلبي على الواقع الزراعي في المحافظة بسبب ان مثل هذه المشاريع تحتاج الى فترات زمنية طويلة وهذا لايلبي طموحات المستثمر الاجنبي البحث عن الربح السريع والمضمون فضلا عن انفتاح حدود الاقليم مع دول الجوار المؤدي الى انسيابية دخول المنتجات الزراعية اليه ، والامر ينطبق على قطاع الخدمات والقطاعات المختلفة.

وبعد ما تم عرضه من مؤشرات على تطور الاستثمار كما ونوعا ورأس مالا في محافظة السليمانية، يمكن القول أن اقليم كوردستان العراق عموما ومحافظة السليمانية خصوصا تتمتع ببيئة استثمارية خصبة جاذبة ومحفزة للاستثمارات نتيجة للاستقرار الأمني والسياسي وانفتاحها على العالم الخارجي ومواكبتها للتطورات التكنولوجية فضلا عن توفر بنية تحتية قادرة على تقديم خدماتها للمستثمرين، والتي ساعدت جميعها على نسج بيئة استثمارية ملائمة تحفز المستثمرين وبمختلف جنسياتهم على إقامة مشاريعهم في المحافظة ومساهمتها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة والتي بينت توجهات محافظة السليمانية في الاستثمار، اذ يلاحظ ان المحافظة توجهت الى تنمية القطاع التجاري والصناعي والسكني وهذه القطاعات تعد حيوية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة تساهم في تحقيق التقدم، ولكن ما اشار اليه البحث هو انخفاض

نسب الاستثمار الزراعي الذي يعد قطاع مهم ولكن لم ينال نصيب اوفر بالاستثمار مما يؤشر الى ضعف في هذا المجال. وكلها ادت الى تحقيق تنمية غير متوازنة بين القطاعات المشكلة القتصاد المحافظة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا. الاستنتاجات :

١. تبين من خلال قانون الاستثمار رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ بان له دور كبير في تحفيز الاستثمارات في إقليم كوردستان العراق عموما نتيجة الحوافز الممنوحة للمستثمر الاجنبي.

٢. ان محافظة السليمانية تتمتع ببيئة جاذبة للاستثمار وهذا ما تم ملاحظته عبر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المستعرضة في متن البحث.

٣. بين البحث وعبر ما تم عرضه في متنه ان القطاع التجاري قد حصل على العدد الأكبر من المشاريع والموزعة حسب القطاعات في محافظة السليمانية، وهذا يدل على الانفتاح التجاري للمحافظة مع محافظات الإقليم (اربيل ودهوك) ومحافظات المركز وبالأخص المجاورة منها (نينوى– صلاح الدين – ديالى –كركوك) فضلا عن الانفتاح التجاري الواسع مع دول الجوار وخاصة إيران كون المحافظة لديها منافذ حدودية مع إيران، وبالمرتبة الثانية يأتي قطاع الإسكان من حيث أعداد المشاريع الموزعة حسب القطاعات. في حين جاء القطاع الصناعي بالمرتبة الاولى من حيث حجم راس المال الاستثماري بوصفه قطاع يحتاج الى كثافة راسمالية خاصة اذا كانت صناعات كبيرة.

٤. توزعت الاستثمارات من حيث العدد وحجم رأس المال المستثمر في محافظة السليمانية حسب جنسية المستثمر (أجنبي– وطني– مشترك)، إذ كانت النسبة الأكبر هي من نصيب المستثمر الوطني، ويمكن أن يعزى هذا الأمر إلى هروب رؤوس الأموال من محافظات المركز بسبب الوضع الأمني والسياسي المتردي ولجوءها إلى أراضي الإقليم ومنها محافظة السليمانية كون أن الإقليم يتمتع ببيئة استثمارية مستقرة، لذا تشكل مكانا آمنا للجوء الأموال إليها.

٥. أن التوجه الاستثماري للمحافظة اخذ بالزيادة كما ونوعا ورأس مالا وبالاخص في الجانب الصناعي والذي يعد محور التقدم والتطور .

٦. عدم وجود اهتمام واضح في الجانب الزراعي مما ادى الى تدهور هذا القطاع الحيوي والذي ينعكس سلبا على اقتصاد المحافظة.

ثانيا. التوصيات :

١. زيادة الاهتمام بموضوع خلق ثقافة استثمارية ولكافة شرائح المجتمع لجذب الاستثمارات إلى أراضي محافظة السليمانية وهذا الأمر يتم من خلال قنوات التلفزة والفضائيات والإذاعات وشبكات الانترنت والصحف وغيرها من الوسائل السمعية والمرئية.

٢. تفعيل سوق الأوراق المالية في الإقليم بما يتفق مع المعايير الدولية المتعلقة بالشفافية والإفصاح لتسهيل التعامل بالأوراق المالية، ولتكون سوقاً قادرة على استقبال التوسعات في القطاع الخاص في الإقليم الذي سينتج عن برامج الخصخصة والتي تعد من أهم العوامل التي تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية للإقليم.

٣. زيادة الاهتمام ببرامج الترويج لجذب الاستثمارات إلى أراضي المحافظة من خلال أعداد خارطة استثمارية تتضمن الفرص المتاحة للاستثمار والتحديات التي سيواجهها المستثمر ، فضلا عن بيان التوزيعات الجغرافية للفرص الاستثمارية.

٤. العمل على إنشاء شركات تأمين لكي يستطيع المستثمر التامين على المشروع وتقليل الخطر.

٥. فتح المجال امام القطاع الخاص من خلال تبني حكومة الاقليم سياسة التحرر المالي ليتسنى له القيام بدوره المنشود في التنمية مما يخفض من حجم الانفاق الحكومي. خاصة لان النفقات الجارية تزيد عن الاستثمارية مما يؤدي الى عدم قدرة الحكومة على تحمل كل الاعباء وتحقيق التقدم بمفردها.

ثبت المصادر

أولا. المصادر العربية :

١. حكومة إقليم كوردستان العراق، المجلس الوطني للإقليم، قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦.

٢. وزارة المالية في حكومة اقليم كوردستان العراق، دائرة الموازنة العامة، الموازنة العامة لاقليم كوردستان العراق للسنوات ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣.

٣. حكومة إقليم كوردستان العراق، هيئة استثمار الإقليم، المشاريع الاستثمارية في إقليم كوردستان العراق للفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١٣ .

٤. حكومة إقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الإستراتيجية لإقليم كورستان للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٦ ، ٢٠١١.

٥. حكومة إقليم كوردستان العراق، وزارة التجارة والصناعة، تقرير عن القطاع الصناعي في الاقليم لسنة ٢٠٠٩.

٦. البنك الدولي، تقرير التنمية العالمي لسنة ٢٠٠٩، إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، عرض عام، واشنطن، ٢٠٠٩.

٧. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تقرير التنافسية العربية لسنة ٢٠١٢، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، ٢٠١٢.

٨. الاتروشي، زيرفان عبد المحسن اسعد، الخيارات الإستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق –دراسة مقارنة مع دول الجوار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، ٢٠٠٥.

٩. الجميل، سرمد كوكب، التمويل الدولي- مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، جامعة الموصل، ٢٠٠٢.
١٠. الجميل، سرمد كوكب، معوقات الاستثمار في الدول العربية، ط١، دار العابد للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ٢٠٠٩.
١١. الخطيب،خالد شحادة وشامية،احمد زهير ، اسس المالية العامة، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.
١٢. ساموبلسون، بول ادوارد و نور هاوس، وليام ديف، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠١.
١٣. الفهداوي، خميس خلف موسى و راضي، مازن عيسى، التنمية الاقتصادية، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، ٢٠٠٠.
١٤. ماهر، اسعد حمدي محمد و المحمود، ارشد محمد ، اثر إنشاء المناطق الحرة على تطور الاستثمار في إقليم كوردستان العراق، مجلة جامعة نوروز، العدد صفر، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة نوروز، محافظة دهوك، ٢٠١٢.
١٥. المحمود، ارشد محمد، مقومات ومجالات الاستثمار مع التركيز على المناطق الحرة في محافظة نينوى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل. الموصل، العراق، ٢٠١٠.
١٦. مطر، محمد، إدارة الاستثمارات- الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط٥، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.
١٧. يسلم، عوض بن عوض، العوامل المحددة لنمو الاستثمار الإجمالي ودوره في عملية التنمية في الجمهورية اليمنية للفترة ١٩٧٠-١٩٩٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٩٩٧.

ثانيا . المصادر الأجنبية :

1. Bodie, Ziv& Kane, Alex & Marcus, Alan J, Essentials Of Investment, 5thed, Mcgraw-Hill/ Irwin, New York, USA., 2007.
2. Case, Karl E, & Fair, Ray G. & Gartner, Menfred& Heather, Ken, Economics, Prentice Hall Europe, New Jersey, USA, 1996.
3. Case, Karl E, & Fair, Ray G. & Gartner, Menfred& Heather, Ken, 1990, Economics, Prentice Hall Europe, New Jersey, USA.
4. Hyman, David N., 1994, Macroeconomics, 3thed, Irwin, USA.
5. Jones, Charles P, Investment-Analysis and Management, John Wiley & Sons, Ins, USA. ., 2000
6. Timothy E. Johnson, Investment Principles, Prentice-Hall, United States, 1978.
7. UNCTAD, World Investment Report, 2008, Transnational Corporations and The Infrastructure Challenge, New York and Geneva, United Nations Publication,2008.
8. Walkins, Mira, Tow Literatures-Tow Story-Lines Is General Paradigm Of Foreign Portfolio and Foreign Direct Investment Feasible?, Transnational Corporations, Vo. No.1, April, UNCTAD, UN, New York, USAk, 1999.